

مور ستيفنز ش م م  
مكتب رقم ٤١ ، الطابق الرابع  
مبنى رقم ١٠٢٢ ، الطريق رقم ١٠١٣  
شارع الولج ، القرم ، ص. ب : ٩٣٣  
الرمز البريدي : ١١٢ ، سلطنة عمان

ت : +٩٦٨ ٣٤٠٦١٠٠٠  
ف : +٩٦٨ ٣٤٠٦١٠٩٩  
أي : info@moore-oman.com

www.moore-oman.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة المها لتسويق المنتجات النفطية ش.م.ع.ع

## تقرير عن تدقيق القوائم المالية

### الرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لشركة المها لتسويق المنتجات النفطية ش.م.ع.ع، الواردة على الصفحات من ٥ إلى ٣٥، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وقائمة الدخل الشامل وقائمة والتغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الرئيسية.

في رأينا، إن التوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

### أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية للشركة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

### مسألة هامة

(أ) نودُ لفت العناية إلى الإيضاح ٢٨/ج من القوائم المالية والذي يُبين وضع بعض المطالبات المقامة ضد الشركة. يرى مجلس الإدارة، استناداً إلى مراجعة المستندات والسجلات الداخلية المتاحة والمناقشة التي تمت مع المستشار القانوني الداخلي، أنه لن تكون هناك أية مبالغ مستحقة الدفع في نهاية المطاف إلى مورد الوقود، وبناءً عليه لم يتم تكوين مخصص لتلك المطالبات في هذه القوائم المالية.

(ب) نودُ لفت العناية إلى الإيضاح ٣٠ الذي يشير إلى تعديل بعض أرقام المقارنة المعروضة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وليس هناك أي تعديل في رأينا فيما يتعلق بهذه المسائل.

### مسألة أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من قبل مراقب حسابات آخر، وقد أبدى في تقريره بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩ رأينا غير مُعدل حول تلك القوائم المالية.

### مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة المها لتسويق المنتجات النفطية ش.م.ع.ع (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

وقد حددنا المسألة الواردة أدناه على أنها مسائل التدقيق الرئيسية التي سيتم تناولها في تقريرنا.

انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة

في نهاية فترة الإقرار، بلغت الذمم التجارية المدينة (بالصافي من مخصص خسائر الديون المتوقعة) ٥٧,٥ مليون ريال عماني، بما يمثل ٣٨٪ من مجموع أصول الشركة. وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩، يتعين على الشركة تقييم مدى انخفاض قيمة ذممها التجارية المدينة بشكل منتظم. إن تقدير مخصص خسائر الديون المتوقعة يستند إلى الخسائر السابقة التي يتم بعد ذلك تعديلها لتعكس المعلومات الحالية والاستثنائية.

بالنظر إلى جوهرية الذمم التجارية المدينة بالنسبة للقوائم المالية للشركة، وبما أن تقدير مخصص خسائر الديون المتوقعة يتطلب من الإدارة استخدام أحكام هامة، فقد اعتبرنا أن انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

- الحصول على التحليل الزمني للذمم التجارية المدينة واختبار عينات منها للتحقق من مدى صحتها؛
- فحص تقييم الشركة لامكانية استرداد بعض الذمم التجارية المدينة الكبيرة ودراسة ما إذا كانت هناك حاجة إلى الإقرار بانخفاض قيمة ذمم مدينة محددة؛ و
- إعادة تقدير خسائر الديون المتوقعة عن الذمم التجارية المدينة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ومقارنتها مع مخصص خسائر الديون المتوقعة المسجل في ذلك التاريخ.

المعلومات الإضافية بخصوص انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة واردة في الإيضاح ١٠ و ٢٩/ب من القوائم المالية.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة وتقرير حوكمة الشركات.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

وعند قراءتنا للتقرير السنوي، وإذا استنتجنا أن هناك خطأ جوهري، فنحن مطالبون بإيصال المسألة إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة.

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة المهيا لتسويق المنتجات النفطية ش.م.ع.ع (تابع)

### مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إنَّ الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية الغماني، ومتطلبات الإفصاح لشركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ومجلس الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة ومجلس الإدارة يعتزمان تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديهما بديل واقعي غير القيام بذلك.

إنَّ مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

### مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأنَّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستمكّن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً تستند إليه في إبداء رأينا. إنَّ خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأنَّ الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإنَّ خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إنَّ خلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنَّ الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة المها لتسويق المنتجات النفطية ش.م.ع.م. (تابع)

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

• تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

نحن نتواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية يُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقراراً إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وثُبلغنا بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه المسائل في تقرير تدقيقها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات التنظيمية

كما أن القوائم المالية تتفق، من جميع النواحي الجوهرية، مع المتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني، ومتطلبات الإفصاح لشركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

إن الأفاضل/ بول كالاغان هو شريك الارتباط في عملية التدقيق التي نتج عنها تقرير مراقب الحسابات المستقل هذا.

١٢ فبراير ٢٠٢٠

Moore Stephens

P-1

